

Distr.  
GENERAL

S/1994/1407  
12 December 1994  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## مجلس الأمن



### تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص

(عن الفترة من ١ حزيران/يونيه الى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤)

#### أولاً - مقدمة

١ - يشمل هذا التقرير عن عملية الأمم المتحدة في قبرص التطورات الحادثة في الفترة من ١ حزيران/يونيه الى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ ويستكمل سجل أنشطة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (القوة) وبعثة المساعي الحميدة التي أوفدتها الأمين العام عملاً بقرار مجلس الأمن رقم ١٨٦ (١٩٦٤) المؤرخ ٤ آذار/مارس ١٩٦٤ وبقرارات مجلس الأمن اللاحقة، وأحدثتها القرار رقم ٩٢٧ (١٩٩٤) المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤.

#### ثانياً - المسائل التنظيمية

٢ - في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، كان تكوين القوة على النحو التالي:

#### الأفراد العسكريون

٦	مقر القوة	الأرجنتين
٣٦٤	كتيبة مشاة	
٦	عنصر الشرطة العسكرية	
<u>١٦</u>	رحلات طيران الطائرات العمودية	
<u>٣٩٢</u>		
٦	مقر القوة	النمسا
٣٣٢	كتيبة مشاة	
٨	عنصر الشرطة العسكرية	
<u>٣٤٦</u>		
<u>١٠</u>	مقر القوة	كندا
<u>١٠</u>		

.../..

١٤ / ١٢ / ٩٤

131294

131294

94-49293



٢	مقر القوة	فنلندا
٥	مقر القوة	ايرلندا
١٨	وحدة قيادة المعسكر	
٢	عنصر الشرطة العسكرية	
<u>٢٥</u>		
٩	مقر القوة	المملكة المتحدة لبريطانيا
٢٨٢	كتيبة مشاة	العظمى وايرلندا الشمالية
٤	عنصر الشرطة العسكرية	
<u>٣٩٦</u>		
<u>١١٧١</u>	مجموع الأفراد العسكريين	

#### أفراد الشرطة المدنية

٢٠		استراليا
<u>١٥</u>		ايرلندا
<u>٢٥</u>	مجموع أفراد الشرطة المدنية	
<u>١٢٠٦</u>	مجموع أفراد قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص	

وبإضافة إلى ما ورد أعلاه، تضم القوة ٣٥٩ موظفًا مدنيًا، منهم ٤١ موظفًا معيناً تعيننا دولياً و ٣١٨ تعيننا محلياً. ويوضح توزيع القوة على الخريطة المرفقة بهذا التقرير.

٣ - خلال الفترة قيد الاستعراض، طرأ عدد من التغيرات التي أثرت على تكوين القوة. فقد سلمت رحلات طيران الطائرات العمودية من المملكة المتحدة إلى وحدة أرجنتينية، وتولى أفراد مدنيون المهام التي كانت تقوم بها مفرزة الإمدادات العسكرية التابعة للمملكة المتحدة. كما أن المراقبين العسكريين، وعدد هم ١٢ مراقباً الذين وفرتهم ايرلندا والنمسا وهنفاريا لم تستعرض عنهم حكوماتهم بغيرهم عندما انتهت فترة خدمتهم إذ اتضح أن مهامهم يمكن أن يؤديها أفراد في وحدات المشاة. ولم تستعرض الدانمرك عن ضابط الأركان البالطي التابع لها، ومن ثم لم تعد من المساهمين في القوة. ولا تعتزم كندا أن تستعيض عن ٨ من موظفي المقر التابعين لها وعدد هم ١٠ موظفين عندما تنتهي فترة خدمتهم في منتصف كانون الأول ديسمبر؛ وتلتزم عمليات الاستعاضة عنهم من مساهمين آخرين.

٤ - واستمر السيد جو كلارك بصفته ممثلي الخاص لقبرص والسيد غوستاف فايسيل بصفته نائباً لممثلي الخاص مقاماً في قبرص. وتخلى اللواء مايكل ف. ماينهاني (ايرلندا) عن قيادة القوة في ٣١

تموز/يوليه ١٩٩٤ وخلفه العميد أهتي ت. ب. فارتيانن (فنلندا) في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٤. وبقصد تغير القيادة أصبح السيد كلارك رئيساً للبعثة، ويضطلع بالمسؤولية في غيابه السيد فايسيل (انظر S/1994/971 و ٩٧٢).

#### الجوانب المالية

٥ - إذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية القوة لمدة ستة أشهر أخرى، أي حتى ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥ فإن التكلفة الكاملة للبقاء على القوة لتلك الفترة تقدر بمبلغ ٢٢,١ مليون دولار، على النحو المنفصل في تقريري المرفوع إلى الجمعية العامة عن تمويل القوة (A/49/590).

٦ - واعتباراً من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٢، يتتألف تمويل القوة من تبرعات قدرها ٦,٥ مليون دولار مقدمة سنوياً من حكومة اليونان وثلث التكلفة من حكومة قبرص. وعلى هذا الأساس، فإن المبلغ المقرر تقسيمه على الدول الأعضاء لفترة الأشهر الستة التي تنتهي في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥ سيصل إلى قرابة ١١,٥ مليون دولار.

٧ - وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، بلغ مجموع الاشتراكات المقررة التي لم تسدد في الحساب الخاص للقوة ١١,٩ مليون دولار. وبلغت الاشتراكات غير المسددة المستحقة لجميع عمليات حفظ السلام ١,٥ بليون دولار.

#### ثالثاً - أنشطة القوة

٨ - حدد مجلس الأمن، في قراره ١٨٦ (١٩٦٤)، ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص على النحو التالي:

أن تبذل قصارى جهدها لما فيه مصلحة السلم والأمن الدوليين بفية الحيلولة دون تجدد القتال وأن تسامم، حسب الاقتضاء، في صيانة وإحلال القانون والنظام وفي العودة إلى الظروف الطبيعية".

وقد أعاد مجلس الأمن تأكيد هذه الولاية مرة بعد أخرى. وكان أحدهما في قراره ٩٢٧ (١٩٩٤) المؤرخ ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٤.

#### ألف - العلاقات مع الطرفين

٩ - احتفظت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص باتصال وتعاون وثيقين مع السلطات العسكرية والمدنية للجانبين لدى الاضطلاع بمهامها. واستمرت الصعوبات في هذا الصدد مع القوات التركية التي

رفضت التعامل مع القوة بشأن عدد من المسائل، وأحالت القوة بدلاً من ذلك الى السلطات القبرصية التركية. وقد أثر هذا الموقف، بصفة خاصة في الحفاظ على الوضع الراهن بمنطقة فاروسا المسوقة وفي تنفيذ أحكام معينة من قرار مجلس الأمن رقم ٩٢٧ (١٩٩٤) (انظر أدناه، الفقرتين ١٨ و ١٩<sup>(١)</sup>). وقد أصرت الأمم المتحدة، من جانبها، فيما يتعلق بالجانب التركي/القبرصي التركي على أن القوات التركية هي طرف في وقف اطلاق النار المتوصّل إليه في عام ١٩٧٤ ولا يمكنها أن تتخلى عن مسؤوليتها في هذا الصدد.

#### باء - الحفاظ على وقف اطلاق النار والوضع الراهن

١٠ - تمتد خطوط وقف إطلاق النار قرابة ١٨٠ كيلومتراً من الشرق إلى الغرب عبر الجزيرة. وتعرف المنطقة الواقعة بين هذه الخطوط بوصفها المنطقة العازلة التابعة للأمم المتحدة. ويتواءج عرضها بين ٢٠ متراً و ٧ كيلومترات، وتبلغ مساحتها نحو ٢ في المائة من الجزيرة (انظر الخريطة المرفقة). وتضم المنطقة العازلة التابعة للأمم المتحدة بعض الأراضي الأكثر خصوبة في الجزيرة، فضلاً عن عدد من القرى. وباستثناء قرية بيلا التي تضم خليطاً من السكان، فإن سكان المنطقة العازلة من القبارصة اليونانيين.

١١ - وتبقي القوة المنطقة العازلة التابعة للأمم المتحدة تحت المراقبة الدائمة من ٢٠ نقطة مراقبة، ومراقبة نهارية من ٤ نقاط ومراقبة يومية على فترات من ١٩ نقطة. وتضطلع القوة بالمراقبة بصورة أقل توافراً لبقية المنطقة العازلة من ١٠٨ نقاط. مراقبة إضافية، وتقوم بدوريات بالمركبات وعلى الأقدام وجواً وتوافق مراقبة الامتداد البحري لخطوط وقف اطلاق النار.

١٢ - وقد احترم الجانبان عموماً وقف اطلاق النار والوضع العسكري الراهن. وتدخلت القوة في أحداث صغيرة عديدة لتصحيح الانتهاكات والгинولو دون حدوث أي تصعيد. وأفيد عن اطلاق نيران الأسلحة في مناسبات عديدة، ولكن معظم الحالات كانت تعزى إلى اطلاق النار من غير قصد من جانب جنود من كلا الجانبين أو إلى تدريبات غير معلن عنها في ميدان اطلاق النار أو اطلاق النار من جانب الصيادين.

١٣ - ورصدت القوة عن كثب جميع أعمال الصيانة والتسيير على طول خطوط وقف اطلاق النار لكي تضمن عدم حدوث أي انتهاك للوضع العسكري الراهن. وواصل الجانبان تعزيز مواقعهما العسكرية أو إضافة موقع جديدة على امتداد ووراء خطوط وقف اطلاق النار لكل منهما. وبصفة خاصة، قام الحرس الوطني في آخر تشرين الأول/أكتوبر بحفر ما يربو على ٢٠ حفرة، بعضها ذات حجم كبير. وقد تعدت بعض تلك الحفر على المنطقة العازلة وتولى ممثلو القوة ردمها فيما بعد. واتسم تعاون الجانبين في التحقيقات التي تضطلع بها القوة في تلك الأنشطة في معظم الأحيان بالبطء ومحارضة السماح بتنفيذ مهامهم أو العودة إلى الوضع العسكري الراهن.

١٤ - ويتسق عدد الانتهاكات الجوية للمنطقة العازلة مع ما حدث في الفترات السابقة المقدمة عنها التقارير. ويبدو أن معظم الانتهاكات، من كلا الجانبين، كانت نتيجة أخطاء في الملاحة الجوية في حالة

مطار تيمبو (اركان) أو الخروج عن مخطط الهبوط والاقلاع في رحلات الطيران. وقد احتجت القوة على جميع تلك الانتهاكات. واحتاجت حكومة قبرص على دخول طائرة مقاتلة تركية المجال الجوي لقبرص في حزيران/يونيه وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. واحتاجت السلطات القبرصية التركية على حدوث تغير في الوضع العسكري الراهن الذي اتخذ شكل تحليق طائرة عسكرية يونانية على الساحل الجنوبي لقبرص فيما يتعلق بتدريبات عسكرية يضطلع بها الحرس الوطني.

١٥ - وفي عدة مناسبات، دخل متظاهرون قبارصة يونانيون المنطقة العازلة. وفي بعض الحالات أبدى المتظاهرون قدراً من العنف وألحقاً أصابات بأفراد الأمم المتحدة والأفراد الأتراك على خط وقف إطلاق النار والمتظاهرين القبارصة اليونانيين.

١٦ - وفي ثلاثة مناسبات أطلق الصيادون القبارصة اليونانيون، الذين دخلوا المنطقة العازلة، النيران في اتجاه دوريات القوة المتوجهة نحوهم. وفي حالة واحدة، أصيب جندي تابع للقوة بموجة من طلقات بندقية رش؛ ومن حسن الحظ أنه لم يصب لارتفاعه سترة واقية. وقد احتج بشدة على هذه الحادثة لدى السلطات المعنية التي زادت من التدابير المتخذة لمنع الصياديون من دخول المنطقة العازلة.

١٧ - وفيما يتعلق بالمظاهرات التي قام بها القبارصة الأتراك بعد إصدار حكم من محكمة العدل الأوروبية يتعلق بتوريد السلع من الجزء الشمالي لقبرص إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، أغلقت السلطات القبرصية التركية نقاط العبور بين الشمال والجنوب. وقد احتجت الأمم المتحدة على ذلك التدبير. وأعيد فتح نقاط العبور تدريجياً بحلول ١٥ تموز يوليه ١٩٩٤.

#### جيم - تنفيذ الفقرات من ٤ إلى ٦ من القرار ٩٢٧ (١٩٩٤)

١٨ - حيث مجلس الأمن في قراره ٩٢٧ (١٩٩٤) جمع الأطراف المعنية على الالتزام بإجراء تخفيض كبير في عدد القوات الأجنبية وتقليل الإنفاق العسكري في جمهورية قبرص؛ وطلب إلى السلطات العسكرية لكل من الجانبين أن تبدأ المناقشات مع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص دون مزيد من التأخير للدخول في التزامات متبادلة تقضي بحظر الذخيرة الحية أو الأسلحة، بخلاف الأسلحة المحمولة باليد، على طول خطوط وقف إطلاق النار، وكذلك حظر إطلاق الذخيرة الحية على مرأى أو مسمع من المنطقة العازلة؛ وأن تتعاون مع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في توسيع نطاق اتفاق الإخلاء لعام ١٩٨٩ لكي يشمل جميع قطاعات المنطقة العازلة التي يوجد فيها الجانبان على مقربة أحدهما من الآخر.

١٩ - ويؤمنني أن أفيد بأنه لم يحرز أي تقدم صوب تنفيذ هذه الأحكام المنصوص عليها في القرار ٩٢٧ (١٩٩٤). بل إن تسلیح القوات التركية قد عزز وأصبحت قوتها تقدر بما يزيد عن ٣٠ ٠٠٠ فرد، مزودين بأكثر من ٣٠٠ دبابة. وواصلت حكومة قبرص، بمعاونة من اليونان، برنامجها الذي يستهدف تعزيز الحرس الوطني من حيث التنظيم والمعدات.

دال - إعادة الأحوال إلى طبيعتها والمهمان الإنسانية

- ٢٠ - واصلت الأمم المتحدة، كجزء من جهودها الرامية إلى إعادة الأحوال إلى طبيعتها، العمل مع السلطات والوكالات في كل الجانحين لتسهيل الاتصالات والأنشطة المشتركة بين الطائفتين. وتعمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في قبرص على تشجيع التعاون بين الطائفتين في مجموعة متنوعة من المجالات. وبالمثل، يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالاشتراك مع الوكالات المتخصصة، بدعم التخطيط لمشاريع مشتركة بين الطائفتين، بما في ذلك الأعمال المضطلع بها في سياق خطة نقوسيا الرئيسية.

-٢١- وقد شهدت الأشهر الأخيرة، فيما يبدو أنه نتيجة لصعوبات تقنية، حالات خطيرة لنقص الإمداد بالكهرباء من الجزء الجنوبي من الجزيرة إلى الجزء الشمالي. وقد أدى هذا إلى انقطاع التيار لفترات طويلة، مما أثر تأثيراً خطيراً على جميع جوانب الحياة الخاصة والتجارية على الجانب القبرصي التركي. وما برات قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص تعمل بنشاط على كل الجانحين سعياً إلى التخفيف من شدة هذه الحالة.

- وواصلت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص الاضطلاع ببعض المهام الإنسانية المتعلقة بالقبارصة اليونانيين والأقليات المقيمة في الجزء الشمالي من الجزيرة. ويبلغ عدد كل من هاتين الفنتين حالياً ٥٢٧ و ٢٤٣ فرداً، على الترتيب. وقد أوصلت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص إليهم ما قدمته حكومة قبرص من أغذية وإمدادات أخرى. وساعدت في تيسير الزيارات والاتصالات عبر خطوط وقف إطلاق النار، وتأكّدت من أن أي انتقالات دائمة إلى الجنوب تم طوعاً على غرار ما فعلته في حالات انتقال القبارصة الأتراك في الاتجاه الآخر.

- وقامت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص من حين إلى آخر بزيارة القبارصة الأتراك المقيمين في الجزء الجنوبي من الجزيرة ومساعدتهم عن طريق ترتيب لقاءات بينهم وبين أقربائهم المقيمين في الشمال، في مقر الأمم المتحدة في نيقوسيا. وقد عطلت السلطات القبرصية التركية تلك اللقاءات الأسرية بعد الحكم الذي أصدرته محكمة العدل الأوروبية في تموز يوليه الماضي (انظر الفقرة ١٨) ولم تستأنف هذه اللقاءات بعد.

- وقد ذكرت في تقريري السابق أن الشرطة المدنية التابعة لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص أجرت تحقيقات في ادعاءات ب تعرض ٢٢ من القبارصة الأتراك لسوء المعاملة والطرد بالطرد من جانب الشرطة القبرصية وأحالت إلى حكمة قبرص ما جمعته من معلومات أثناء التحقيق. بعد أن خلصت إلى أن هناك مواد كافية تؤيد ظاهرياً مصداقية هذه الادعاءات (انظر ٦٨٠/١٩٩٤، الفقرة ٣٤). وقد أبلغت الحكومة القمة حالياً بأنه لا يمكن تثبيت صحة الادعاءات تثبتاً قاطعاً على ضوء الأدلة المقدمة من القوة.

٢٥ - وقد شكت إلى حكومة قبرص بشأن ما يفاد عن وجود خطط لدى السلطات القبرصية التركية ترمي إلى نقل حوالي ١٧٠٠٠ من صكوك الملكيات غير المنقوله الخاصة بالقيارصة اليونانيين والكافنة في الجزء الشمالي من الجزيرة إلى قبارصة أتراك وإلى أشخاص من جمهورية تركيا. وما يذكر أن ممتلكات القيارصة اليونانيين في الشمال وممتلكات القيارضة الأتراك في الجنوب تشكل إحدى القضايا الرئيسية في المفاوضات بين الطائفتين. وقد جرى بحث هذه المسألة مع السلطات القبرصية التركية.

٢٦ - واشتكت السلطات القبرصية التركية عدة مرات إلى قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص من أن إشارات لاسلكية ثبتت من الجنوب للتشويش على حركة الاتصالات اللاسلكية في مطار تيمبو (إركان)، مما يعرض حركة الطيران للخطر. وأثارت القوة هذه المسألة عدة مرات مع السلطات المعنية ولكن بث هذه الإشارات ظل مستمراً، باستثناء فترة انقطاع قصيرة.

٢٧ - وقد أزيلت في بداية كانون الأول/ديسمبر نقطة التفتيش التابعة للشرطة القبرصية والكافنة عند المدخل الجنوبي إلى قرية بايلا المختلطة السكان، وتمهدت حكومة قبرص بتيسير زيارات السياح للقرية. ويمثل هذا تطوراً محموداً يرجى أن يعود بنفع ملموس على كلتا الطائفتين في بايلا.

#### رابعاً - اللجنة المعنية بالمنقودين

٢٨ - خلال الفترة قيد الاستعراض، لم تعقد اللجنة المعنية بالمنقودين في قبرص أي اجتماعات رسمية. بيد أن الاجتماعات الثانية التي يعقدها العضو الثالث ومساعدوه مع كل من الجانبين استمرت تعقد بصفة دورية سعياً إلى رأب شقة الخلافات الوارد وصفتها في التقارير السابقة (انظر ٤٧/٦٨٠ S/1994/٤٤). وقد حثّ الجانبان كلاهما على تقديم كل ما لديهما من حالات دون مزيد من الإبطاء وعلى التوصل إلى توافق في الآراء على المعايير الواجب تطبيقها لإتمام التحقيق. وقد حدثت أيضاً اتصالات مباشرة بين الأعضاء الممثلين للجانبين في المساعي التي تضطلع بها اللجنة. وقد تحقق بعض التقدم بشأن وضع مشروع للمعايير ولكن عدة قضايا لا تزال دون حل. وقد تم التوصل إلى اتفاق على المبادئ التوجيهية الإجرائية للتحقيقات. أما تقديم الحالات فقد ظل مستمراً.

٢٩ - وقد طلبت من العضو الثالث أن يقدم إلى تقريراً في نهاية كانون الأول/ديسمبر عن التقدم المحرز حتى ذلك التاريخ. وسوف أبحث على ضوء تقريره مسألة استمرار دعم الأمم المتحدة للجنة.

#### خامساً - المساعي الحميدة للأمين العام

٣٠ - أبلغت مجلس الأمن، في تقريري المؤرخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ (S/1994/1229)، المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ٩٣٩ (١٩٩٤) المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤، بالسبب في أني لم أر من المناسب عندئذ أن أحاول تقديم تقرير نهائي عن الجهود المبذولة لحرار تقدم بشأن جوهر المسألة القبرصية وبشأن تنفيذ

تدابير بناء الثقة. وفي سياق الإحاطة علماً بذلك التقرير، ذكر رئيس مجلس الأمن أن أعضاء المجلس يتطلعون إلى تلقي تقريري النهائي في وقت ملائم (S/1994/1256). وبعد الاجتماعين المستقلتين اللذين عقدتهما مؤخراً مع زعيمي الطائفتين القبرصية اليونانية والقبرصية التركية، أصدرت تعليمات إلى السيد فايسل، نائب الممثل الخاص بمواصلة اتصالاته مع الزعيمين وبذل كل جهد ممكن للتوصل إلى أساس لاستئناف المحادثات المباشرة.

سادسا - ملاحظات

٣١ - خلال الأشهر الستة الماضية، واصلت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص الاضطلاع على نحو فعال، بمعاهدها في قبرص بالتعاون مع كلا الجانبين، وظلت الحالة هادئة عموماً.

- ٢٢ - ولا ينفي لهذا الهدوء المستمر أن يحجب الحقيقة التي مؤداها أن ما يوجد في قبرص هو مجرد وقف لإطلاق النار وليس سلماً. وبدون إحراء تقدم صوب تحقيق تسوية بين الجانبيين، ستظل الحالة العامة معرضة لنشوب توترات مفاجئة، بفضل الأحداث التي تقع خارج الجزيرة فضلاً عما يقع داخلها. ومن الطبيعي أن العلاقات بين اليونان وتركيا تتسم بأهمية خاصة في هذا الصدد.

٢٣ - وما يشير القلق بشدة إلى المفترض الموجود من الأسلحة والقوات في قبرص والمعدل الذي يجري به تعزيزها. وما يبعث على الاستياء عدم الاستجابة لدعوة مجلس الأمن لجمعية الأطراف المعنية إلى الالتزام بإجراء تحفيض كبير في عدد القوات الأجنبية وتقليل الإنفاق العسكري في جمهورية قبرص. كما أنه لم يتثن حتى الآن إحراز أي تقدم بشأن التدابير البسيطة، التي طالب مجلس الأمن مراراً باتخاذها، والتي ترمي إلى تقليل حدة المواجهة بين الجانبيين على امتداد خطوط وقف إطلاق النار.

٣٤ - وأعتقد في ظل الظروف السائدة أن وجود قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في الجزيرة لا يزال أمراً لا غنى عنه لتحقيق الأهداف التي حددتها مجلس الأمن. ومن ثم أوصي بأن يمدد المجلس ولاية القوة لمدة ستة أشهر أخرى، حتى ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥. ووفقاً للممارسة المتبعة، أواصل حالياً التشاور مع الأطراف المعنية بشأن هذا الموضوع وسأقدم إلى المجلس تقريراً بمجرد إتمام تلك المشاورات.

- وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرى للحكومات المساهمة بقوات وشرطه مدنية في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص لما تقدمه من دعم صامد لعملية حفظ السلم هذه التي تحضط بها الأمم المتحدة. وأود أن أعرب عن شكرى للحكومات التي قدمت تبرعات من أجل تمويل القوة.

٢٦ - وأود في الختام أن أثني على ممثلي الخاص، السيد جو كلارك، ونائب الممثل الخاص، السيد غوستاف فايسيل، وقائد القوة، العميد أمتي فارتيان، وسلفه، اللواء مايكل مينيهان، وأفراد القوة العسكرية والمدنيين، الذين يواصلون بكل ثقة وتفان اضطلاع بالمسؤوليات الهاامة التي عهد بها إليهم مجلس الأمن.

الحواشي

<sup>(1)</sup> انظر تقريري الموزع ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤ (S/1994/680)، الفقرات ٢٢-١٩ و ٥٦.

